عصرنه الإدارة المحلية بالجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية
دراسة في عمليات التحول والتحديث

د. خالد تلعيـش
جامعة خميس مليانة

ملخص البحث:

تتطلع الجزائر لترقية مشروع الحكومة الالكترونية والذي راهنت عليه من خلال إحلال نظام الكتروني يشمل جميع المؤسسات العمومية والخاصة، والعمل على تعميم استخدام الانترنت وترقية البحث والتطور التكنولوجي؛ مما يسمح بدمج نظم المعلومات وتقنيات الاتصال في العديد من القطاعات الحيوية ومن أبرزها الإدارة المحلية باعتبارها مرآة عاكسة لصورة النظام السياسي.

الكلمات المفتاحية: المرفق العام، الأزمة الاقتصادية، إدارة الأزمة، عصرنة المرفق العام.

Summary:

Algeria is looking forward to the promotion of the e-government project, which is one of the major projects it has embarked upon through the introduction of an electronic system that includes all public and private institutions. It aims at spreading the use of the Internet and promoting research and technological development. This will allow the integration of information systems and communication techniques in many vital sectors, As a reflection of the image of the political system.

تمهيد:

تتأثر كافة دول العالم بالأزمة المالية العالمية بدرجات متفاوتة ترتبط بدرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي وأسواقه المالية، وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فإن التأثير يكون غير مباشر وذلك نظرا لانعدام سوق مالية حقيقية وعدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية.

إن التحوّل التنموي بكل معانيه ومضامينه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية يستوجب السرعة والدقة والإتقان في الأداء، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين علاقة الفرد بالدولة. الأمر الذي دفع الجزائر إلى التفكير تبني إستراتيجية لمعالجة الاختلال الذي تعاني منها الإدارة العمومية سعيا منها إلى الانتقال إلى ما يسمى بالإدارة الالكترونية التي من شأنها التخلّص من منطق الشباك، ومنطق التسيير التقليدي الذي أفرز العديد من الممارسات السلبية كالبيروقراطية والرشوة والفساد الإداري.

أهمية الدراسة:

للموضوع الأهمية الأكاديمية والعلمية، كما يُعتبر من بين الدراسات الحديثة التي تهدف إلى التعرف على أهم العقبات التي تقف أمام عصرنه المرفق العمومي بالجزائر، كما تبحث الدراسة في مجموعة من المحددات التي تمكن من الارتقاء بمستوى الأداء في المرفق العام وتمتين علاقته بالشركاء الأساسيين له.

وتعتبر هذه الدراسة أداة تستهدف الوصول إلى النوعية في القرار بالنظر إلى المتغيرات الخارجية والداخلية التي أصبحت تشكل رهان وتحدى بالنسبة لصانع القرار في الدولة، ما يجعله يُعيد النظر في إنتاج ميكانزمات جديدة تُفعِلُ الأدوات المتاحة لترقية مُستويات التنمية المحلية للفرد، وتجعل من المرفق العام والمجتمع متماسكين. هذه السِمات تمنح النظام السياسي المرونة في البحث عن مجالات وخصائص مجتمع الدولة لتطويره وتحديثه أمام المتغيرات الدولية الجديدة.

أهداف الدراسة:

إن هدف هذه الدراسة يتمثل في تسليط الضوء على الإطار العام لأحد أهم المشاريع التكنولوجية الحديثة، وهو الحكومة الإلكترونية بالجزائر، مع تسليط الضوء على العقبات التي وقفت حائلا دون ترقية مشروع القرن، كما تم إبراز المبادرات التي تسعى إليها الجزائر من خلال هذا المشروع، وتطبيقه في مختلف القطاعات الحكومية، وبالتالي التعرف على التحولات، والتغيرات التي حدثت، والإسهامات التي لعبت دورا في وضع لبنة من لبنات تأهيل وبناء المجتمع الجزائري للتحول إلى مجتمع المعرفة.

المشكلة البحثية للدراسة:

تلعب الإدارة المحلية دوراً كبيراً في تقديم الخدمات العمومية للمواطن، ما يسمح بتطوير العمليات التنموية في كافة المجالات، ولعل الجزائر كغيرها من دول العالم تولي أهمية قصوى لترقية عمليات التحول من الإدارة التقليدية نحو الإدارة الالكترونية على الرغم من التحديات التي يعيشها اقتصادها الوطني بفعل تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية في العالم. ومن هنا تبرز لنا إشكالية الدراسية وهي كالتالي:

ما مدى مساهمة السياسات العمومية الجزائرية في تطوير الإدارة المحلية رغم تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؟.

ومنها تبرز لنا مجموعة من التساؤلات التي تفكك إشكالية الدراسة، وهي كالتالي:

- ما المقصود بالأزمة؟.
- ما هي مقومات هذا الانتقال وعوامل نجاحه؟.
- هل البيئة الداخلية والخارجية للإدارة مؤهلة لاستقبال تقنيات ومتطلبات الإدارة الالكترونية؟.

الفرضية الرئيسية للدراسة: تعتمد الدراسة على الفرضية العلمية التي تساعدنا في تحليل المشكلة البحثية بدقة:

كلما كان الإصلاح والتغيير المؤسساتي ذو غاية وبُعد استراتيجي للمرفق العام، كلما تطورت عملية عقلنة القرار، ما ينعكس إيجاباً على تحقيق مكتسبات سياسية واجتماعية واقتصادية تعود بالنفع على المجتمع ونظامه السياسي.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية، فإننا نستعين بعدد من المناهج في هذه الدراسة لتحقيق الهدف الأساسي والغاية منها. إذ يُعتبر المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث أثناء دراسته للمشكلة، بحيث تتضمن قواعد وخطوات الإجابة على أسئلة البحث واختيار فرضياته من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة. ولهذا فإننا استعنا بمجموعة من المناهج هي كالتالي:

المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كماً عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها مع إخضاعها إلى الدراسة الدقيقة، ويتضح هذا في تحليلنا لبعض التعاريف التي تحتاج إلى شرح في كل من المرفق العام، وعصرنة للأدوات والوسائل التكنولوجية والبشرية.

المنهج الشبكي الذي نستخدمه في وصف المؤسّسات سواء الإدارية أو السياسية والتي نبحث في مضمون وظائفها وأدوارها المجتمعية، ما يجعلنا نستخلص علاقتها بالتنمية المجتمعية ومدى التزامها بتقديم الخدمة العمومية في الدولة. ومن خلال منهج الدراسة المتبع نستخلص العلاقة بين المرفق العام للإدارة المحلية وعملية بناء القرار في الدولة ومدى انعكاسها على قيمة المجتمع بكل أصنافه الحيوية.

وللإجابة على ما سبق طرحه، نطرح تصور للخطة نجيب فيه على الإشكالية ونثبت مدى صحة الفرضية التي طرحتها. كما يلي:

المحور الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات المرحلة الجديدة.

1.مفهوم الأزمة المالية.

2. تداعيات الأزمة على الجزائر.

المحور الثاني: البحث عن سياسات جديدة تتكيف مع تحولات الدولة.

1 .توجيه السياسات العمومية في الجزائر.

2. ترشيد ميزانية السياسات العمومية: مدخل تطبيقي للحوكمة المالية.

المحور الثالث: الحوكمة الالكترونية في الجزائر: مدخل للتحديث الإداري.

1. تطوير أسلوب تسيير الإدارة.

2. ترشيد نفقات الموارد المالية للجماعات المحلية.

المحور الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات المرحلة الجديدة.

قبل التطرق إلى الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، لابد من تقديم مفهوم عن الأزمة لتوضيح الرؤى، ثم التطرق في العنصر الثاني إلى التداعيات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

1.مفهوم الأزمة المالية:

تعرف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسّسات مالية ومؤسّسات أخرى[1].

إن الأزمة الاقتصادية لها ارهاصات كبيرة تشمل جميع مجالات التنمية داخل الدولة، سياسية، اقتصادية، واجتماعية وثقافية، وتؤدي إلى شل كل المخططات التنموية. لذا نجد صانعي القرار يبحثون عن الحلول لإدارة الأزمات بأقل أضرار ممكنة، وهذا ما نجده بعد بروز وتعاظم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في العديد من دول العالم.

2. تداعيات الأزمة على الجزائر:

لقد تأثرت الجزائر بالأزمة الاقتصادية العالمية بنسبة ضعيفة عن الدول الأخرى، رغم ما تتميز به من عزلة مالية واقتصاد شبه منغلق جنبها التأثر المباشر بالأزمة. رغم ذلك فهناك مجموعة من التداعيات السلبية التي ظهرت على بنية الاقتصاد الجزائري، نذكر منها:

- استمرار انهار أسعار المحروقات إلى ما دون (55 دولار للبرميل)، أدى إلى اختلال في التوازنات المالية الكبرى.
- احتكار بعض الشركات الكبرى للسوق العالمية، أدى إلى فرض منطقها التجاري من خلال رفع الأسعار لبعض المنتجات، ومن جهة أخرى، خفض أسعار منتجات أخرى.
- الأزمة الاقتصادية، حدت من الاستثمارات الخارجية التي كانت من الممكن أن تأتي إلى الجزائر نظرا لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات.

هذه التداعيات وغيرها، أثرت بشكل سلبي على مشروع التنمية الشاملة في الجزائر، وهو ما ظهر جليا على بعض القطاعات الحيوية مثل التعليم والتعليم العالي والصحة والسكن وغير من المجالات الحيوية الأخرى.

كما كشفت لنا المؤشرات المعتمدة في مشروع قانون مالية 2016م؛ وأهم التدابير المتخذة، عن حجم التحديات التي تنتظر الجزائر، مع اتساع العجز في الميزانية والخزينة وتداعيات الانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث فقد برميل النفط الجزائري سنة 2015م حوالي 43 دولارا، مقارنة بالمعدل المسجل في سنة 2014، ويرتقب أن يصل متوسط سعر "صحاري بلند" الجزائري سنة 2017 و2018م، ما يقارب 55 دولارا للبرميل، مقابل 100 دولار، في السنوات الماضية، وهو مؤشر يبرز لوحده مدى الرهانات التي يتعين على حكومة رفعها في ظل محدودية البدائل المتاحة.

كما عرفت حصة القطاع الصناعي تراجع، حيث تمثل حسب تقدير الحكومة 3.2% من الناتج المحلي الخام برسم قانون المالية 2016م، في حين توقعت الحكومة صادرات محروقات بـ:26.370 مليار دولار، مقابل عجز في ميزان المدفوعات بـ30.3 مليار دولار، وعجز في الميزانية والخزينة بأكثر من 53.8 مليار دولار[2].

إن هذه المؤشرات الاقتصادية في هذا المجال ومجالات أخرى لم يتم ذكرها استدعت دق ناقوس الخطر، حيث تعبر عن ملامح أزمة وصلنا إليها لغياب إستراتيجية تنموية واضحة الملامح خلال العشريتين الماضيتين، رغم توفر موارد مالية قاربت 1000 مليار دولار.

ومما لا شك فيه، أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كانت عالية الحدة وأثرت على جميع الدول بما فيها المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، آسيا، وحتى أفريقيا رغم عدم امتلاكها لمنشآت اقتصادية كبرى.

المحور الثاني. البحث عن سياسات تتكيف مع التحولات الجديدة للدولة:

إن تحديث السياسات العمومية بما يتوافق مع مقتضيات المرحلة الجديدة التي توجهها الجزائر عبر كافة قطاعاتها يتطلب عنصرين أساسين وهما: توجيه السياسات العمومية في الجزائر، ومن جهة أخرى، ترشيد ميزانية السياسات العمومية باعتباره مدخل للحوكمة المالية. وهذا ما سوف أتطرق إليه للبحث في جدوى هذه السياسات.

1 .توجيه السياسات العمومية في الجزائر:

أمام معضلة الانخفاض الحاد لعائدات البلاد نتيجة فقدان برميل النفط 45% من قيمته، اضطرت الحكومة لتحميل المواطن جزءا من الأعباء والعودة إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع أخرى.

أقر مشروع قانون المالية 2016م، و2017م، سلسلة من التدابير الجبائية التي ستساهم في ارتفاع أسعار بعض المنتجات، منها السيارات والوقود وأجهزة الإعلام الآلي. وهذه الزيادات ستمس أيضا قطاعات متصلة، مثل النقل العمومي بالنسبة لرفع سعر المازوت، والخدمات بالنسبة لأسعار أجهزة الإعلام الآلي، فضلا عن تسقيف استهلاك الطاقة الكهربائية للأسر.

ومن الواضح أن الحكومة وجدت نفسها أمام عدة خيارات صعبة، وتوازنات يتعين التعامل معها مع انهيار أسعار النفط بأكثر من 45% خلال سنة، وانخفاض الإيرادات، وارتفاع العجز في الميزانية والخزينة إلى حوالي 54 مليار دولار، مع تسجيل ارتفاع معتبر للتحويلات الاجتماعية التي بلغت في قانون المالية 2016م حوالي 17.2 مليار دولار، أو ما نسبته 9.8% من الناتج المحلي الخام، والجدل القائم حول مسألة الدعم المباشر وغير المباشر.

تعليق وإلغاء عدد من مشاريع البنى التحتية، منها مشاريع ترامواي ومستشفيات، وتقليص الواردات بقرارات إدارية، مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، بعد توقع عجز في الميزان التجاري يفوق 12 مليار دولار، إذ يتوقع قانون مالية 2016م، انخفاض صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 96%، وقيمة الصادرات إلى 26.4 مليار دولار، بتراجع نسبته 21.9%، مقابل واردات تصل إلى 54.7 مليار دولار دون حساب الخدمات[2].

كما تم اتخاذ قرار بوقف عمليات التوظيف في قطاع الوظيف العمومي والقطاع التابع للدولة، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة. علما أن كتلة أجور الوظيف العمومي تقدر بحوالي 35 مليار دولار.

وأمام صعوبة القيام بتعديلات للأجور، خاصة أن الحكومة تعتبر أن سقف كتلة الأجور مرهق، فحسب قانون مالية 2016م، و2017م، فإن ميزانية التسيير تقدر بـ4807.3 مليار دينار (45,544 مليار دولار)، وستفوق إيرادات المحروقات التي لا تتجاوز 26.4 مليار دولار.

حاولت أيضا الحكومة الجزائرية من خلال مشروع قانون المالية 2016م، ومشروع قانون 2017م، اعتماد تدابير ترمي إلى تسهيل الإجراءات، وأخرى متصلة بتحفيز الاستثمارات التي تواجه عقبات كبيرة نتيجة ترسخ الأساليب البيروقراطية في الإدارة الجزائرية وتعقيدات مناخ الأعمال، ما جعل الجزائر من بين أضعف البلدان استقطابا لرؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الخارجية، والمحلية أيضا.

كما فتحت الجزائر الباب إلى إمكانية الاستدانة من الخارج، وهو الباب الذي أغلقته منذ سنة 2009م.

- الناتج المحلي الخام: 18743.5 مليار دينار (177,355 مليار دولار).
- نمو الناتج المحلي الخام: 4.6%.
- إيرادات الميزانية: 4747.4 مليار دينار (44,969 مليار دولار).
- نفقات الميزانية: 7984.2 مليار دينار (75,641 مليار دولار).
- ميزانية التسيير: 4807.3 مليار دينار (45,544 مليار دولار).
- ميزانية التجهيز: 3176.8 مليار دينار (30,096 مليار دولار).
- رصيد صندوق ضبط الإيرادات نهاية 2016: 1797.4 مليار دينار (17,028 مليار دولار).
- قيمة التحويلات الاجتماعية والدعم الضمني نهاية 2014: 4552.1 مليار دينار(42,957مليار/ د).
- قيمة التحويلات الاجتماعية 2016: 1840.5 مليار دينار (17,423 مليار دولار).
- عجز الميزانية: 3236.8 مليار دينار (30.64 مليار دولار).
- عجز الخزينة العمومية: 2451.7 مليار دينار (23.20 مليار دولار).
- ناتج احتياطي الصرف نهاية 2016: 121.2 مليار دولار (23 شهر واردات)[3].

2. ترشيد ميزانية السياسات العمومية: مدخل تطبيقي للحوكمة المالية:

إن عجز الميزانية هو تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة وهو سمة تكون تميز معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية. وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الإيرادات العمومية وقد يكون غير مقصود، عن قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك، ولقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأ التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الإيرادات والنفقات وهو أمر صعب الحصول حتى ولو حدث فإنه لا يعني الوصول إلى توازن اقتصادي[4].

ونجد أن هناك عدة أسباب، أدت إلى بروز مؤشرات العجز في الميزانية في الجزائر، نذكر أهمها:

- ضعف إرادات الدولة في الفترة الحالية، والمعتمدة في الأساس على تصدير المحروقات بالنظر إلى انهيار أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية.

☐ ضعف وسائل الرقابة على الإنفاق العام. رغم وجود آلة قانونية قوية من الناحية النظرية، لكن تجسيد مبدأ الشفافية يبقى رهينة إرادة سياسية. إذ هناك مؤسّسات سياسية وإدارية تم تهميش دورها من حيث النوع والكم، فأدى إلى بروز ظاهرة العشوائية في التسيير للمال العام. البرلمان، مجلس المحاسبة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجماعات المحلية..

أ. عجز الميزانية في الجزائر و علاقته بالسياسات العمومية في الجزائر.

تمثل ميزانية التسيير للدفاع الوطني أهم الميزانيات المرصودة في قانون مالية 2016م، حيث قدرت بـ1118.2 مليار دينار، أو ما يعادل 10.588 مليار دولار، بينما بلغت ميزانية تسيير قطاع التربية التي تعد الثانية من حيث الأهمية 765.05 مليار دينار، أو ما يعادل 7.201 مليار دولار.

كما عرفت ميزانية الدفاع ارتفاعا بنسبة 6.12%، وهي التي كانت 9.939 مليار دولار أو 1047.9 مليار دينار، بينما قدرت نسبة نمو ميزانية تسيير قطاع التربية 1.64%، وكانت 7.082 مليار دولار أو 746.6 مليار دينار.

أما ثالث ميزانيات التسيير، فتعود لوزارة الداخلية والجماعات المحلية التي بلغت 426.10 مليار دينار أو ما يعادل 4.04 مليار دولار، يليها قطاع الصحة وإصلاح المستشفيات بـ379.4 مليار دينار أو 3.59 مليار دولار، وعلى عكس ميزانيتي الدفاع والتربية، فإن الداخلية والصحة عرفت انخفاضا في ميزانيتهما للتسيير، إذ كانتا تقدران بـ586.8 و381.9 مليار دينار على التوالي[5].

ب. إعادة توزيع الأدوار بين مختلف الفاعلين:

لابد أن نفهم عقيدة النظام السياسي في الجزائر والذي يعتبر من بين أبرز الأنظمة المغلقة في دول النامية، (بمعنى أن سياساته الموجهة نحو البيئة الخارجية سواء الإقليمية أو العالمية منها تعتبر جدا محدودة وهي وفق قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول). لكن هذا المسار تغير بدخول المنطقة العربية والإقليمية مرحلة تحول في الأنظمة السياسية إذ بعد حدوث الثورة في تونس وليبيا ومصر، وما تشهده دول الجوار من بينها النيجر ومالي من صراعات سياسية..، حتم على النظام السياسي تغير منهجه ومحاولة إدارة الأزمات السياسية لدول المنطقة باعتبار فاعل إقليمي.

أما من جانب السياسات الداخلية التي انتهجها النظام السياسي إحداث تعديلات دستورية (التعديل الدستوري لسنة 2016م)، وإعطاء دور متميز للفواعل الجديدة في هذه المرحلة الحساسة من خلال:

☐ التأكيد على تبني النظام الديمقراطي القائم على علوية الدستور والتداول السلمي على السلطة وكفالة الحقوق والحريات.

☐ توسيع قاعدة الحقوق والحريات، بإدخال حقوق جديدة: الحق في البيئة، المناصفة بين النساء والرجال، وحماية حقوق الأجيال القادمة.

☐ الاعتراف بحقوق الأحزاب السياسية والمعارضة البرلمانية[6].

☐ تثمين العلاقة بين المرفق العمومي وشركائه.

المحور الثالث: الحوكمة الالكترونية في الجزائر: مدخل للتحديث الإداري.

إن التحديث الإداري يتطلب تدبير الشأن العام والنظر في وسائل وعمل الإدارة أي أن الأمر يتطلب التجديد والتغيير في بنيات الإدارة العمومية من خلال تطوير الآليات القانونية والمؤسساتية والعملية، بما يحقق أسلوب الإدارة الحديثة العصرية أساسه عمل الإدارة بالأهداف، والتدبير بالنتائج، وجعل الموظف في قلب عملية الإصلاح باعتباره فاعلا ومؤثرا في إنجاح أي عملية للإصلاح.

1. تطوير أسلوب تسيير الإدارة:

لأجل تحقيق أسلوب الإدارة العصرية والحديثة في الجزائر، فإن الأمر تطلب نهج إستراتيجية شمولية متعددة الأبعاد إداريا، تنمويا، ووظيفيا، وأخذت في حسبانها الجوانب القانونية والتنظيمية، وجوانب الحكامة الإدارية والرقابة المالية وعملية التقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإدارة وتخطيط الموارد البشرية، وجوانب التكوين المستمر، وكذلك الحوافز المالية، وظروف وإمكانيات العمل من آليات ومعدات..، وجوانب استقرار الموظف. وقد تمخض على هذا المسار، ما يلي:

أ. تعزيز وتثمين الموارد التكنولوجية العصرية، في سياق العولمة والتنافسية على الإدارة أن تتحكم في التقنيات الحديثة، ذلك أن الاستفادة من تقنيات التواصل والمعلومات يساهم بلا شك في تغيير كبير لمنظومة العمل الإداري من خلال تنظيم المصالح وعلاقات العمل[7]. وتجسد في مجموعة من الإنجازات لِسنة 2016م في هذا المجال: [8]

- رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على مستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به. ولقد مكن هذا الإنجاز من:
- تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل.
- تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ مباشرة عبر خدمة الانترنيت والحصول عليه من الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.
- إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل.
- خدمات إلكترونية جديدة عبر الإنترنت تمكن طالبي جواز السفر البيومتري من متابعة مراحل معالجة ملفاتهم
- تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ مباشرة عبر خدمة الانترنيت و الحصول عليه من الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.

شكل يوضح: نظام الضرائب الحالي:

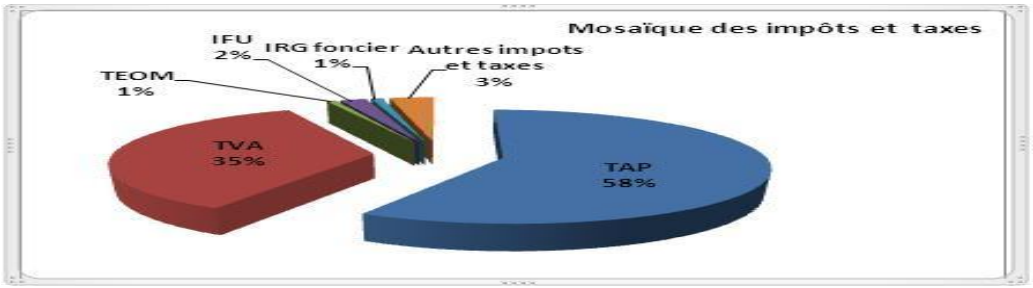

ب. الاهتمام بعملية تدبير الموارد البشرية ستكون لها انعكاسات إيجابية على أداء الإدارة، وبالتالي سينعكس على علاقاتها مع المتعاملين معها، مما يقتضي وضع سياسة جديدة مفادها اختيار أصلح وأحسن العناصر وإعطاء أهمية للتدريب والتعليم والتحفيز.

ج. تعزيز آليات الحكامة من خلال نهج ثقافة جديدة في ترشيد المال العام، والعمل تثمين الموارد المحلية، والعمل على تأهيل المورد البشري لمسايرة عمليات العصرنة للمرفق العمومي.

2. ترشيد نفقات الموارد المالية للجماعات المحلية:

من أجل رفع مستوى الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية لاسيما الخاصة بالبلديات فقد تم إدراج الإجراءات التالية ضمن قوانين المالية و تتمثل فيما يلي: [9]

- تخصيص 50%، من الضريبة على الناتج الخام IRG الخاص بالمداخيل الإيجارية لصالح البلديات.
- الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار و لاسيما على مستوى التجمعات الكبرى.
- توسيع رسم الإقامة على كافة البلديات مع الزيادة في التعريفة بصفة متزنة حسب تصنيف مراكز الإيواء المعنية.
- الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة، الولاية أو البلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناء على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضع للقانون العام أو الخاص.
- تخصيص 50% من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية.
- تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات.
- إصلاح نظام التضامن المالي مابين الجماعات المحلية
- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح الجماعات المحلية للتكفل بأعباء الأثر المالي الناتج عن الزيادة في أجور موظفي الجماعات المحلية
- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح البلديات للتكفل بنفقات تسيير وحراسة المدارس الابتدائية.

أ. إجراءات موجهة لتأسيس عقلنة تسير الجماعات المحلية وعصرنتها[10]:

- الترخيص للبلديات للقيام خلال الثلاثي الأول من كل سنة بدفع النفقات ذات الطابع الإجباري بدون كشوفات (المادة 16من قانون المالية لسنة 2009م).
- تحسين تأطير المصالح المالية للجماعات المحلية بفتح 13000 منصب مالي ممول من ميزانية الدولة 2596 منصب مالي ممول من ميزانية البلديات.
- المعالجة المعلوماتية للمعطيات المادية والمالية للميزانيات المحلية.
- ضبط تكاليف النفقات لبعض الخدمات العمومية المحلية (رفع النفايات المنزلية- الطرق البلدية
- الإدخال التدريجي للميزانية الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلي).
- وضع الرقابة القبلية على النفقات الملتزم بها على مستوى البلديات.
- الترخيص للبلديات بدفع نفقاتها الإجبارية على المكشوف خلال الفصل الأول من كل سنة (المادة 16 من قانون المالية لسنة 2009م).

ج. إجراءات موجهة لتحسين التسيير الميزانياتي للجماعات المحلية:

تطبيقاً لأحكام قانون المالية لسنة 2011، شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عمليات عصرنة التسيير المالي للجماعات المحلية لاسيما إعداد ميزانية جديدة للبلديات: المرسوم التنفيذي رقم 12-315 المؤرخ في 21 أوت 2012، المتضمن شكل ومضمون ميزانية البلدية[11].

في هذا الإطار، تمّ تنظيم أيام دراسية من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية حول الميزانية الجديدة للبلديات لفائدة الإطارات المحلية (المفتشين العامين للولايات، مديري الإدارة المحلية، رؤساء الدوائر، الأمناء العامين للدوائر، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، الأمناء العامين للبلديات، أمناء خزينة البلديات ومابين البلديات، و المراقبين الماليين للبلديات)، بمشاركة ممثلين عن مجلس المحاسبة ووزارة المالية.

إن الطريقة المعتمدة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية لتطبيق المدونة الجديدة للميزانية لجميع البلديات تتمحور فيما يلي:

- تحيين التعليمة: C1

وضع لجنة مؤقتة (ad-hoc) تكلف بمراجعة وتحيين التعليمة C1 المتعلقة بالعمليات المالية للبلديات

- برنامج تكوين والتأهيل:

وضع برنامج تكوين حول الميزانية الجديدة في شكل تربص مغلق لفائدة الأمناء العامين للبلديات والمسؤولين الماليين وكذا رؤساء المجالس الشعبية البلدية.

- الجانب المعلوماتي:

إعداد برنامج إعلام آلي موجه للآمرين بالصرف حول تحضير وإعداد وتنفيذ الميزانية الجديدة للبلديات.

في الأخير، وفي إطار مواصلة أشغال التجسيد التدريجي للإصلاح المقرر للمالية والجباية المحلية، توجد مجالات أخرى موضع الدراسة و يتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- تحسين مردودية الجباية المحلية عن طريق تبسيط النظام الضريبي المحلي.
- تعاون أفضل ما بين المصالح الضريبية ومصالح الإدارات المحلية.

لقد خطت الجزائر خطوة مهمة فيما يخص الاهتمام بالحكومة الإلكترونية باستخدام الوسائل الإلكترونية لتسهيل الأمور على المواطنين وعلى المؤسسات الحكومية وأيضا القطاع الخاص، لكن هذا لا يمنع من القول بأن الجزائر لازالت تحتل مراتب متدنية على الصعيد العالمي فيما يخص الحكومة الإلكترونية، وأيضا في حصيلة إنجازها لهذا المشروع الذي يظل في بداياته رغم مرور سنوات على تطبيقه.

خلاصة واستنتاجات:

بذلت الجزائر جهودا كبيرة منذ سنة 1994م، من اجل توفير البنية التحتية للحكومة الالكترونية، على الرغم من العقبات التي واجهتها، والتي حالت دون استكمال مشروعها الذي له القدرة على تعزيز التنمية في شتى المجالات الحيوية المرتبطة بالنظام السياسي، ومن جهة أخرى المرتبطة المواطن بشكل مباشر وغير مباشر.

إن عملية التحديث الإداري في الجزائر تعتبر مطلبا أساسيا في المرحلة الراهنة، وذلك نظرا للمستجدات والتحولات التي تعرفها على جميع المستويات الأمر الذي يتطلب من السلطات العمومية أن تخطو خطوات جريئة إلى الأمام في جميع الميادين التي تساعد على تحديث الإدارة وتطويرها، لكن ذلك يقتضي وجود إرادة سياسية واضحة من خلال التعبير عن الرغبة في الإصلاح، وإعادة النظر في الطرق التدبيرية السابقة والتي أصبحت متجاوزة.

لذا فالأمر يتطلب وضع إستراتيجية شاملة ومتكاملة ، بحيث ينبغي مراجعة وإعادة النظر في كل ما من شأنه قيام سياسة إدارية فعالة وناجعة ، كما يجب العمل على تجاوز جميع الإكراهات والصعوبات التي تم الحديث عنها سلفا ، لاسيما أن معظمها ترتبط بالإرادة السياسية والعنصر البشري.

- رقمنة الإدارة تحمل أبعادا اقتصادية.
- بذل المزيد من الجهد في تسيير الإدارات إلكترونيا.
- الإدارة الإلكترونية"رهان الدولة تسعى لتحقيقه لتمكين المواطنين من مستو عال للخدمة الإدارية.
- الاهتمام بالتكنولوجيا سيعطي الإدارة دفعة قوية لتنظيم وترشيد أعمالها.

التهميش:

[1] Rajan, Ramkishen "Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia" Journal of Economic Education, 2007, Vol. 38, No. 1; pp. 92-109.

[2] حفيظ صواليلي، "قانون مالية 2016.. بداية السنوات العجاف في الجزائر"، جريدة الخبر، يومية، الجزائر، بتاريخ: 23 أكتوبر 2015م، تم الاطلاع عليها عبر الموقع الالكتروني: http://www.elkhabar.com/archive/?date_archive=2015-10-23.

[2] تم الاطلاع عليها بالموقع الالكتروني: بتاريخ 13. 02. 2017م: http://www.ons.dz/Calendrier-des-Publications-de-l,1985.html

[3] المرجع السابق، http://www.ons.dz/.

[4] محمد إبراهيم، قطب، "الموازنة العامة: المشكلات والحلول"، مجلة جسر التنمية، دورية، الكويت المعهد العربي للتخطيط: الهيئة المصرية للكتاب، العدد: 63، السنة السادسة، ماي، 2007م، ص 06.

[5] المرجع السابق، http://www.ons.dz/.

[6] عمار، عباس، النظام السياسي الجزائري في التعديل الدستوري لسنة 2016م، محاضرة في القانون الدستوري والنظم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر، 12افريل 2016م، ص 37.

[7] أحمد، مندور، رمضان أحمد، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، بيروت: الدار الجامعية ،1990،ص:74.

[8] http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-12.12.2016، تم الاطلاع عليها بتاريخ:.

[9] http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/2-non-categorise/242-، تم الاطلاع عليها بتاريخ: 14.12.2016.

[10] المرجع السابق، http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/2-non-categorise/242-.

[11] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11. 10، المؤرخ في 22 جوان 2011م، المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسّمية، العدد 37 المؤرخة بتاريخ، 03 -07- 2011م، ص22.

مراجع الدراسة:

أولا. كتب باللغة العربية:

1. صواليلي، حفيظ، "قانون مالية 2016.. بداية السنوات العجاف في الجزائر"، جريدة الخبر، يومية، الجزائر، بتاريخ: 23 أكتوبر 2015م، تم الاطلاع عليها عبر الموقع الالكتروني: http://www.elkhabar.com/archive/?date_archive=2015-10-23.
2. عباس، عمار، النظام السياسي الجزائري في التعديل الدستوري لسنة 2016م، محاضرة في القانون الدستوري والنظم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر، 12افريل 2016م.
3. قطب، محمد إبراهيم، "الموازنة العامة: المشكلات والحلول"، مجلة جسر التنمية، دورية، الكويت المعهد العربي للتخطيط: الهيئة المصرية للكتاب، العدد: 63، السنة السادسة، ماي، 2007م.
4. مندور، أحمد، رمضان أحمد، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، بيروت: الدار الجامعية ،1990م.

ثانيا. الجرائد الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11. 10، المؤرخ في 22 جوان 2011م، المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسّمية، العدد 37 المؤرخة بتاريخ، 03 -07- 2011م.

ثالثا. كتب باللغة الفرنسية:

1. Rajan, Ramkishen,"Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia". Journal of Economic Education, 2007, Vol. 38, No. 1; pp. 92-109.